

إسلاميو الجزائر يسوقون خطابا واهما للاستحواد على البرلمان والحكومة

وصرح بن قرينة، في أول يوم من الحملة الانتخابية، بأن "مشاكل الجزائر أكبر من أن يحلها فصل سياسي أو حزب معين، وإنما تحل بمشاركة جميع أبنائها، وأنا اخترنا الرواق الآمن الدستوري الذي يضمن للشعب حريته في اختيار ممثليه حاملين لتطلعات شباب الحراك الأصلي وليس الحراك المؤبدلج المختلف".

وأكد أمام أنصاره في محافظة بسكرة بجنوب البلاد، بأن "حركة البناء الوطني هي حاضنة للشعب وأمل للمواطن لتحقيق أهدافه وأمله وتطلعاته بعيدا عن مبدأ المغالاة، فنحن نطمح رفقة شعبنا لتحقيق الأمن الغذائي والطاقي وتمتين الجبهة الداخلية والنسيج المجتمعي".



عبدالقادر بن قرينة
مشاكل الجزائر أكبر من أن يحلها فصل سياسي أو حزب معين

أما عبد الرزاق مقرّي، فقد استل سيفه لمهاجمة رموز المرحلة السياسية السابقة، التي شاركت فيها حركته منذ العام 1999 إلى غاية 2011، وذكر بأن "حكوموا البلاد في الفترة السابقة لا يملكون الكفاءة في التسيير، وأنه لا مناص من محاسبة اللصوص وعديمي الكفاءة".

وسبق لـ"حمس"، أن شاركت في مختلف حكومات الرئيس السابق بعدد من الوزراء والمسؤولين في مختلف المؤسسات الرسمية، وكانت من ضمن التحالف الحزبي المؤيد للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، إلى جانب كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

وتعهد المقرّي أمام أنصاره، بـ "جعل محافظة ورقلة مدينة متطورة ومتقدمة بمستشفياتها ومطاراتها والطرق السريعة والسكك الحديدية، إذا حصلت على الأغلبية النيابية في الانتخابات وتمكنت من تشكيل حكومتها".

وحمل السلطات المحلية والمركزية مسؤولية الأوضاع الاجتماعية والخدمية في جنوب البلاد، خاصة فيما يتعلق بالتشغيل والصحة والتعليم. وكان الرجل قد انتقد المعارضين للانتخابات ودعا المقاطعة، بالقول: "عدم مشاركة الشعب في الانتخابات تخدم الاستبداد، لأن الأشخاص الممكن للحكم يفضلون أن لا يصوت الشعب كما أنهم يريدون حواضن اجتماعية قليلة تشارك في الانتخابات".

وتابع: "يريدون إخراج الناس الذين يريدون التغيير من الفعل الانتخابي، لكي تكون أحزابهم هي الوحيدة التي تنجح في الانتخابات بدون الاضطرار إلى اللجوء إلى التزوير، ضمانا لتداول سلمي على السلطة لأحزابهم بدون الاضطرار إلى اللجوء للتزوير".

صابر بليدي

الجزائر - باشر قادة أحزاب إخوانية في الجزائر في تسويق خطاب يعكس تفاؤل هؤلاء بشأن موقعهم في المشهد السياسي القادم، وطموحهم لافتتكاك أغلبية البرلمان القادم مما سيمنحها من الاستحواد على الحكومة القادمة، حتى وإن تعلق الأمر بأوهام ووعود مستحيلة التنفيذ، في ظل استبعاد المسألة وهو ما يدركه الإسلاميون أنفسهم، لاسيما وأن المناخ الداخلي والإقليمي لا يسمح بتصدر الإسلاميين للمشهد أو افتكاك الحكومة في الجزائر.

وتعهد رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقرّي، بإعلان حوار سياسي شامل وإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي، إذا حازت "حمس" على الأغلبية في الانتخابات التشريعية القادمة، وتمكنت من تشكيل حكومتها، وهو ما يترجم طموحات أكبر الأحزاب الإخوانية في استغلال الوضع السياسي القائم لتصدر المشهد.

ورغم أن التعهد لا يقنع حتى قيادات في الحركة نفسها، قياسا بالمنحاح الداخلي والخارجي الذي لا يسمح بعودة الطيف الإخواني إلى الواجهة، خاصة بعد التجريبتين التونسية والمصرية، التي فتحت البلدين على أزميتين لم يخرج منها البلدان المذكوران منذ العام 2011، إلا أن مقرّي يحاول مغازلة التيار السياسي والشعبي المعارض للاستحقاق الانتخابي المنتظر.

وبعد عود الرجل الأول في الحركة سخيّة مع سكان محافظة ورقلة (عاصمة النقط الجزائري)، في أول أيام الحملة الانتخابية التي انطلقت الخميس، حيث تعهد أمام أنصاره في محافظة تيبش على رمال متحركة بسبب اضطرابات التشغيل والخدمات، بإنجاز "خمس مستشفيات حكومية كبرى ومطار دولي بحجم مطار دبي أو اسطنبول".

أما غريمة في نفس التيار عبد القادر بن قرينة، المتماهي مع خيارات السلطة منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 2020، فلا زال بصدد الفرز بين ما أسماه بـ "الحراك الشعبي الأصلي والمبارك، وبين الحراك المؤبدلج والمختلف"، في تلميح إلى إرادة السلطة في الانتفاضة على انتفاضة الشارع الجزائري، وتسويقها في قوالب تخدم مزاجها وتصوراتها.

وهو الذي كان قد دخل في سجال مع القوى الحركية المواصله لنشاطها الاحتجاجي، بسبب انخراطه في حملة مناهضة لها، واعتبرها في تصريحات مختلفة على أن "المسيرات المتعددة منذ فبراير الماضي، هي نتيجة لمؤامرات خارجية تريد المساس بأمن واستقرار البلاد، ولا تمت بصلة للحراك الأصلي الذي حقق مطالبه".

مدريد تتنصل من أخطائها تجاه الرباط باتهامات غير واقعية

بوريطة: يتعين على إسبانيا أن تعي بأن مغرب اليوم ليس مغرب الأمس



ضغط إسباني على المغرب باستخدام ورقة المهاجرين

البلدين بحدث مارغاريثيس شيناس، نائب رئيسها عن "عدم السماح لأحد بترهيبها"، مضيفا أن "أوروبا لا تقع ضحية التكتيكات"، وفق تعبيره. وأكد معتضد "أن هذه الاتهامات الخطيرة للمفوضية الأوروبية تترجم مدى محدودية فكر وتبصر المسؤول الأوروبي، وتبرهن عن انطواء فكري في تحليل ما يقع على الميدان وانزواء أيديولوجي لتبرير كل الظواهر الإنسانية والاجتماعية في المنطقة". ولفت إلى أن المغرب لا يمكن أن يرهب أو يبتز الاتحاد الأوروبي بورقة الهجرة لأن المؤسسات المغربية تعتبر التعاون الإيجابي والبناء وحسن الجوار قيما أساسية وقناعات فكرية تؤطر عملها الدبلوماسي وسياستها الخارجية.

ويرى مراقبون أن إسبانيا تحاول الضغط على المغرب باستدعاء الأوروبيين إلى جانبها بورقة الهجرة غير النظامية، وإخفاء الأسباب الحقيقية وراء الأزمة الحالية منها عدم رضا مدريد عن إغلاق المغرب لأسباب اقتصادية واجتماعية، المعبر البري الجمركي "بني انصار"، على حدود ملييلة المحتلة، وإغلاق معبر باب سبتة الثاني "تارخال 2"، إلى جانب قرار الرباط ترسيم المغرب حدوده البحرية وتحديدها قبالة جزر الكناري.

وخف مستوى محاولات عبور المرشحين للهجرة السرية نحو سبتة المحتلة حيث تم نشر تعزيزات أمنية على مستوى الحاجز الحدودي البحري من الجانب المغربي، كما تم منع هؤلاء بتسليق التل الذي يؤدي إلى مدخل المعبر الحدودي.

وحاولت الحكومة الإسبانية إقحام الجانب الأوروبي في مسألة المهاجرين للتخلص من مسؤوليتها القانونية والحقوقية والسياسية سواء على مستوى ملف الهجرة أو التعاطي السلب مع ملف زعيم البوليساريو المتابع من طرف القضاء الإسباني بتهم الاعتصاب والاختطاف والابتزاز، ودخلت المفوضية الأوروبية على خط الأزمة بين

جبهة البوليساريو وعدم تقديم أجوبة مقنعة بعد ذلك.

ولإبعاد التهمة على حكومتها وزيرة الخارجية الإسبانية، الكرة في ملعب الرباط، بالقول إن بلدها "لم يبدأ هذا التصعيد، وربطت بين التدفق غير المسبوق لمهاجرين نحو سبتة، وقضية الصحراء المغربية، عندما حذرت من أن هذه الأعمال "لن ترغم إسبانيا على تغيير موقف حكومة بلادها إزاء قضية الصحراء".

وأكد معتضد في تصريح لـ"العرب"، أن تصريحات وزيرتي الخارجية والدفاع في الحكومة الإسبانية تناقض تحركات مؤسساتها على الميدان، فالأجهزة الإسبانية واعدة تماما بأهمية التعاون الأمني والاستراتيجي مع المغرب خاصة وأن مدريد بحاجة أكثر إلى الرباط سياسيا أكثر من أي وقت مضى.

ويرى مراقبون أن مدريد تكابر في ملف زعيم البوليساريو رغم أنها تعي جيدا أنه لا جدوى من الضغط على المغرب من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فحاجة مدريد وأوروبا إلى الرباط أقوى واستراتيجية في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير النظامية، ولن يزيد تجاهل الخطأ الذي ارتكبته الحكومة الإسبانية بحق المغرب سوى من برود الأجواء ويصعب من توطيد علاقات البلدين مجددا.

وحاولت الحكومة الإسبانية إقحام الجانب الأوروبي في مسألة المهاجرين للتخلص من مسؤوليتها القانونية والحقوقية والسياسية سواء على مستوى ملف الهجرة أو التعاطي السلب مع ملف زعيم البوليساريو المتابع من طرف القضاء الإسباني بتهم الاعتصاب والاختطاف والابتزاز، ودخلت المفوضية الأوروبية على خط الأزمة بين

عليه أن يخضع للإجراءات المتخذة في هذا الصدد مثل أي مواطن آخر".

وأشرت الأزمة التي تسببت فيها أخطاء الحكومة الإسبانية على تنسيق البلدين في مجالات عديدة منها مكافحة الهجرة غير القانونية. وزاد التوتر منذ أبريل الماضي، عندما استقبلت مدريد رئيس جبهة البوليساريو إبراهيم غالي بهوية مزورة وبدون إعلام المغرب، حيث قالت السلطات الإسبانية إنه لدواع إنسانية، مما أثار سخط الرباط.



هشام معتضد
اعتبار سبتة أوروبية تجاوز سياسي غير مقبول به

وقال وزير الخارجية ناصر بوريطة، الخميس، إن السبب الحقيقي "للازمة" مع إسبانيا هو استقبال الأخيرة لزعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي بهوية مزورة. وأضاف في تصريحات لوكالة المغرب الرسمية أن "الهجوم الإعلامي الإسباني تجاه المغرب على أساس أخبار زائفة لا يمكن أن يخفي السبب الحقيقي للازمة وهو استقبال مدريد لزعيم ميليشيات البوليساريو بهوية مزورة".

وأردف بوريطة: "يتعين على مدريد أن تعي بأن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس، وعلى بعض الأوساط في إسبانيا أن تقوم بتحيين نظرتها للمغرب"، داعيا إسبانيا، إلى "التخلي بالشفافية إزاء الرأي العام الإسباني".

وأكدت كريمة بنيعيش، سفيرة المملكة المغربية في إسبانيا، في تصريح صحافي أنه "ففي العلاقات بين الدول، هناك أفعال لها عواقب يجب تحملها"، في إشارة إلى قرار إسبانيا استقبال زعيم

دخلت العلاقات المغربية - الإسبانية منعطفا خطيرا بعد التصريحات التصعيدية من الطرف الإسباني فجرتها أزمة المهاجرين. واتهمت وزيرة الدفاع الإسبانية مارغريتا روبرلز الخميس المغرب بـ"إبتزاز على الحدود مع سبتة" التي اعتبرتها جزءا من بلادها، والتشكيك في السلامة الإقليمية للأراضي الإسبانية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - اتهمت وزيرة الدفاع الإسبانية مارغريتا روبرلز المغرب بالاعتداء والابتزاز على الحدود مع سبتة، بسبب تفاقم أزمة المهاجرين التي تعتمدها إسبانيا كورقة ضغط على المغرب، في خطوة تعكس حسب مراقبين تصعيدا جديدا في العلاقات الثنائية بين الرباط ومدريد.

وكزت وزيرة الدفاع الإسبانية ما قاله مارغاريثيس شيناس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، عن أزمة سبتة عندما أورد أن "سبتة هي أوروبا، وهذه الحدود هي حدود أوروبية، وما يحدث هناك ليس مشكلة مدريد إنما مشكلة أوروبية".

علق الأكاديمي والمحلل السياسي هشام معتضد قائلًا "إن اعتبار سبتة أوروبية وحدودها أوروبية يعتبر خطا خطيرا وتجاوزا غير مقبول به سياسيا على مستوى الخطاب الدبلوماسي تجاه الرباط والشعب المغربي"، مضيفا أن "المسؤول الأوروبي الذي لم تكن له القدرة السياسية على تفكيك التطورات الأخيرة في منطقة سبتة المحتلة ووضعها في إطارها البيئي والإقليمي اختار تنفي رؤية استعمارية وتعبير سياسي خارج التاريخ والجغرافيا".

وتتضمن وزيرة الخارجية ارنشا غونزاليس ليا مع زميلتها في الدفاع، عند قولها "إن بلادها حازمة في الدفاع عن حدود بلادها وأمنها، مؤكدة أن الهجرة الجماعية التي عرفتها سبتة خلال الأيام القليلة الماضية رد مدير من المملكة على استقبال إسبانيا لحالة إنسانية مريضة، مشددة على أن بلادها لن تراجع عن موقفها من نزاع الصحراء".

وحذرت مصادر إسبانية من تداعيات "أخطاء لا تغفر" ارتكبتها الحكومة من خلال المخاطرة بعلاقتها مع المغرب، لكن وزيرة خارجية إسبانيا، لم تعر تلك التحذيرات أهمية قائله إن بلادها "ملتزمة إزاء إبراهيم غالي بتقديم المساعدة الطبية حتى شفائه، وإذا كانت لديه قضايا لدى المحاكم الوطنية، فإنه يتعين

الاتحاد الأوروبي يعرض مساعدات لحل أزمة الهجرة مع تونس وليبيا

المختلفة. وأكد المحلل السياسي نبيل الراحي في تصريح لـ"العرب" أن "تونس ترفض المقاربة الأمنية، وتلبت من الاتحاد أن يكون شريكا في تدفقات الهجرة في هذه الفترة"، وهذا "امر لا يمكن إنكاره".

وقالت وزيرة الداخلية الإيطالية إن "من الضروري بالنسبة إلى إيطاليا المساهمة بعملية الاستقرار في ليبيا، التي نسجل منها زيادة في تدفقات الهجرة في هذه الفترة"، وهذا "امر لا يمكن إنكاره".



نبيل الراحي
نرفض دور الحراسة ونريد شراكة اقتصادية واستثمارية

وأضافت الوزيرة في جلسة استماع أمام لجنة الرقابة البرلمانية بشأن آلية تنفيذ اتفاقية شنغن، كجزء من تقصي الحقائق حول إدارة ظاهرة الهجرة الأربعة أن "من المهم أن يتم تعزيز هذه العلاقة الثنائية التاريخية"، مع ليبيا.

وبشأن تونس أشارت لامورجيزي إلى "الضرورة الملحة للمساعدات من جانب الاتحاد الأوروبي للمساهمة في توطيد الاقتصاد التونسي".

وطالب مراقبون تونسيون بضرورة تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بملف الهجرة بين الطرفين، مشددين على رفض تونس لعب دور الحارس الحدودي، ودعوتهما إلى دعم الشراكة الحقيقية في إبعادهما

الإيطالية لتونس مسنودة بالمفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية. وقال رمضان بن عمر المتحدث باسم المنتدى إن "الاتحاد الأوروبي لا زال يواصل الاعتماد على الابتزاز تجاه تونس لاستغلال الوضعية الهشة في وقت تطلب فيه البلاد مساعدات من صندوق النقد الدولي، كما يستغل المفاوضات التونسية الضعيف ويفرض علينا اتفاقيات غير عادلة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الاتحاد الأوروبي متخل عن دوره في إنقاذ المهاجرين وهدفه الوحيد منع وصولهم إلى السواحل الأوروبية، وبذلك حول أولوياتنا من مكافحة الإرهاب والجريمة إلى الاهتمام بالهجرة، ويريدونا أن نشغل عنه بالوكالة، فدول الاتحاد الأوروبي تقوم بعمليات الرصد والجيش البحري التونسي يقوم بالتدخل".

وتابع بن عمر "كل حديث عن مساعدات أوروبية فاقد للجدية، لأن هذا التعاون فرض علينا اتفاقيات غير عادلة"، لافتا إلى أنه تم ترحيل 1800 مهاجر من إيطاليا إلى تونس بين شهري أغسطس وديسمبر الماضيين.

واستطرد "هم يريدوننا مثل الحاوية التي تحوي غير المرغوب فيه من المهاجرين التونسيين وغير التونسيين".

الإيطالية على التزام بلادها بمواصلة دعم تونس عبر دفع نسق الاستثمار والمساهمة في تنمية المناطق الداخلية وخلق مواطن شغل لفائدة الشباب قصد الحد من ظاهرة الهجرة.

وأكدت المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية بدورها التزام الاتحاد الأوروبي بدعم المسار الديمقراطي في تونس باعتباره أحد شركائه الأساسيين، كما أشادت المسؤولية الأوروبية باندماج الجالية التونسية في المجتمعات الأوروبية وبدورها الفاعل في النسيج الاقتصادي بدول الاتحاد.

وأفادت منظمات تونسية أن إيطاليا ومن ورائها الاتحاد الأوروبي يحاولان استغلال ظرف الهشاشة والارتباك الاقتصادي لبلدان شمال أفريقيا وفي مقدمتها تونس وليبيا، في محاولة لفرض الشروط في ملف الهجرة واعتمادها كحرس حدود مقابل تقديم المساعدات.

وحذّر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الخميس الرأي الوطني من القرارات التي سيتخذها الاتحاد الأوروبي وإيطاليا في إطار ما سعى بمقاومة الهجرة غير النظامية عبر الترحيل السري للمهاجرين، إثر الزيارة المرتقبة لوزيرة الداخلية

خالد هدوي

تونس - يحاول الاتحاد الأوروبي إبرام اتفاق مع تونس وليبيا يمنحهما مساعدات اقتصادية مقابل لعب دور الحارس الحدودي وتشنيدتهما جهود منع وصول المهاجرين إلى أوروبا، في خطوة تعكس حسب مراقبين فرض اتفاقيات غير عادلة وغيايا للمقاربات الشاملة في معالجة الظاهرة. والنقن الرئيس التونسي قيس سعيد بكل من



تونس ترفض الاكتفاء بالدور الرقابي